في ندوة اقتصاد السوق الاجتماعي ودور القطاع الخاص

الكبوس : قطاع الأعمال اليمني سيركز على تحقيق النمو المستدام

د المتوكل : اليمن يحتاج منظومة اقتصادية متكاملة تحقق الأهداف الأساسية للعدالة الاجتماعية

الثورة /أحمد الطيار

دعا رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة حسن محمد الكبوس الحكومة لتوسيع شراكتها مع القطاع الخاص من خلال تبني نظام السوق الاجتماعي والعمل على لعب دور اكبر في الدورة الاقتصادية كمراقب ومنظم وراع للاقتصاد.

وقال الكبوس في ندوة اقتصاد السوق الاجتماعي ودور القطاع الخاص - نظرة مستقبلية والتي نظمها المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات مع الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ امس بصنعاء: إن اقتصاد السوق الاجتماعي هو المنهج الاقتصادي الواجب اتباعه في بلادنا خلال المرحلة المقبلة لأنه أسلوب تفكير وعمل جديد يهدف إلى زيادة مشاركة المجتمع لتحقيق عوائد اعلى على الاستثمار، وليساعد الشركات على البقاء وتحقيق النمو المستدام والمنفعة المشتركة يجب ألا يكون على هامش ماتقوم به الشركات ،وهو هدف رئيسي يسعى لتحقيقه ليحل محل هدف تعظيم الربحية لفائدة رأس المال.

وأشار الكبوس إلى أن اقتصاد السوق الاجتماعي يهدف إلى إعطاء الحكومة دورا اكبر لتحقيق العدالة الاجتماعية بوسائل لا تخرج عن سياق اقتصاد السوق ،مؤكدا أن ما هو جيد للمجتمع هو جيد للأعمال.

مشددا على انه لا يمكن أن يكون هناك نمو مستدام للقطاع الخاص إلا اذا شعرت المجتمعات الخاصة لهذه المؤسسات بكل شرائحها أنها جزء فعال في الدورة الاقتصادية وهناك منفعة مشتركة للمجتمع والشركات على حد سواء .

وقال: لا أحد يطلب من الدولة أن تحل محل القطاع الخاص بل دورها يتمثل في الرقابة والتنظيم والرعاية لمفهوم السوق الاجتماعي .

منوها بأن قطاع الأعمال اليمني ادرك انه من الأجدى له التركيز على تحقيق النمو المستدام وهذا لن يأتي إلا عن طريق تعظيم القيم والمنفعة المشتركة بين قطاع الأعمال والمجتمع بدلا من التركيز على مبدأ تعظيم العائد رأس المال.

واهاب الكبوس بالقطاع الخاص اليمني العمل صفا واحدا للخروج برؤية تنموية جديدة له تسهم في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وصياغة الدستور الجديد بما يحقق الكرامة الإنسانية ويكفل التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة لليمن.

من جانبه أشار الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء رئيس المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات إلى أن الاوان قد حان في اليمن لتحقيق تغيير جوهري يؤسس لتغيير حقيقي ويعالج الاختلالات الاقتصادية .

وقال: هناك حاجة ملحة الى مأسسة الدولة وبناء منظومة متكاملة وشاملة من الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الاقتصادية غير التقليدية وذات الطبيعة الانمائية والاجتماعية تعتمد على وضع الاقتصاد اليمني على مسار نمو مستديم يحقق الأهداف الأساسية للعدالة الاجتماعية.

ولفت الى أنه يمكن الاستفادة من نظام السوق الاجتماعي والذي يعتمد سياسات اقتصادية بمضمون اجتماعي استنادا إلى التزام الدولة بالمسألة الاجتماعية مما يعني أن السياسات الاقتصادية ليست غاية في حد ذاتها ولا خارج نطاق المجتمع بل هي تنظيم للعملية الإنتاجية وزيادة ثروة المجتمع والأفراد.

وقال: ترتكز هذه السياسات على أسس فلسفية ودستورية وشعبية ،وتتضمن تجديدا في وظائف الدولة وأدوارها وفقا للتطورات في الوضع الاقتصادي الداخلي وفي النظام الاقتصادي العالمي مما يعني إثبات حضور الدولة وفق رؤية متجددة لأدوارها .

وأشار الدكتور المتوكل إلى أن تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في اليمن سيحقق أهدافا اقتصادية تتمثل في الاستقرار المالي والتوازن في التجارة الخارجية والتوظيف الكامل للموارد والابتكار والنمو ،فيما يحقق أهدافا اجتماعية أخرى تتمثل في زيادة فرص التعليم وتطوير الجانب الصحي وتوفير الرعاية الاجتماعية والاهتمام بالسلوك والأخلاق وتحقيق النمو الشامل ،وسيحقق أهدافا بيئية تتمثل في زيادة انتاج الطاقة المتجددة وتقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والتخلص من النفايات.

بدوره لفت منسق مشروع دعم القطاع الخاص في المؤسسة الالمانية للتعاون الدولي GIZ توفيق الذبحاني الى اهمية اقتصاد السوق الاجتماعي لليمن لانه يسهم في جعل الاقتصاد مبنيا على بعد اجتماعي وهذا يجعل الشراكة بين المجتمع ورأس المال اساسية .

لافتا الى أن البدء بالتفكير في هذا المفهوم في اليمن بدء منذ العام 2009م وبدعم من المانيا وتم اقامة المؤتمر الاول للسوق الاجتماعي في العام 2012م .

وأكد على أن دور الدولة في العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحولها بشكل عام من العمل المباشر في النشاط الإنتاجي إلى الدور الإشرافي والتنظيمي واستمرار تواجدها الفاعل في المجالات الاستراتيجية التي يحجم القطاع الخاص عن ممارستها.

وقد قدمت في الندوة ورقتي الأولى قدمها الدكتور محمد القاهري أستاذ الاقتصاد بالأكاديمية اليمنية للدراسات العليا حول التعريف بدور الدولة الاقتصادي والثانية قدمها الدكتور طه الفسيل أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء حول الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص .

وكان المدير التنفيذي للمرصد على دهاق قد أشار في افتتاح أعمال الندوة إلى أن الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن خلال العقود الماضية يعود إلى اكثر من عامل وسبب لعل ابرزها الأهداف التي لم تكن مناسبة ومستوى التنفيذ ومحدودية الموارد والتمويل اللازم وضعف القدرات والكوادر البشرية كما أن التهاون في تناول الملف الاقتصادي والتساهل في التنفيذ يعتبرا عاملا رئيسيا آخر أدى إلى استمرار طغيان القرار السياسي على الأدوات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي لم تتبلور جدية واهتمام كاف في تناول الملف الاقتصادي ومتابعة أداءه فكانت المحصلة أن اليمن وبعد عقود من الزمن لازال أمام اقتصاد وطني هش يعتمد على موارد ريعية غير مضمونة ويفتقد لأنشطة إنتاجية حقيقية مما جعله عرضة للتقلبات والأزمات الداخلية والخارجية.

وأكد أن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني تعد فرصة سانحة لإعادة التفكير في الفلسفة الاقتصادية والحاجة الفورية نحو تركيز القرارات الاقتصادية على جدواها وليس على نطاقها واثرها السياسي ومن ذلك هذه الفعالية التي تركز على دور القطاع الخاص وتطلعاته للبناء الاقتصادي في ظل نظام السوق الاجتماعي .

رأي اقتصادي

د.أحمد إسماعيل البواب

تحديات المستقبل

ليس بخاف على العاملين في القطاع المالي والمصرفي أن نجاح وازدهار ونمو المؤسسات المالية والمصرفية بصورة مثالية يعود إلى مسيرة وتطور ونهج بلادنا اليمن، فقد ترافقت النهضة الشاملة التي شهدتها بلادنا وامتدت فيها مع طفرة في أنشطة وعمليات المؤسسات المالية والمصرفية وقد كان ولا يزال لها دور كبير ومشاركة حيوية في عملية التنمية الاقتصادية التي تشهدها اليمن وشهدتها خلال عقود التسعينيات وحتى يومنا هذا نمواً كبيراً من خلال تركيزها على المساهمة بشكل فعال في تمويل مشاريع البنية الأساسية والمشاركة في تطوير وتنمية مختلف قطاعات التجارة والأعمال والصناعة والخدمات والمشاريع الاستراتيجية الضخمة في مختلف المدن اليمنية ويعكس النمو القوي في المحافظ الإقراضية والتسليفية وتوزيعها وتأكيداً لالتزامها بمواصلة المشاركة بفعالية في مسيرة الازدهار والرخاء في الوطن وتوفيرها الدعم لمؤسسات القطاعين العام والخاص وتعتبر المصارف والمؤسسات المالية اليمنية رمزاً للنمو المضطرد، فنمو القطاع المالي والمصرفي أتى من خلال القيم الراسخة التي تحكم مسيرته ومكانته ومتانته لأن هذه التطورات تأتي في وقت بات فيه الاقتصاد المحلي على أعتاب مرحلة جديدة من النمو، بالإضافة إلى أن قطاعنا الخاص يلعب دوراً محورياً في عملية التنمية وذلك في إطار السياسة الحكومية الرامية إلى تنويع البنية الاقتصادية بعيداً عن قطاع النفط وتعظيم مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي مع تنامي أهمية القطاع المصرفي المحلي في مسيرة التنمية واستفادته من الفرص المرافقة لعملية التحول التي يشهدها اقتصادنا الوطني خصوصاً خلال مراحل الوفاق والوئام والأمن والاستقرار التي سوف تشهدها بلادنا اليمن في الأيام والشهور والسنين القادمة.

Email ahmedalbawab@hotmail.com

تفريغ 927 حاوية بضائع بميناء عدن

عدن/ سبأ

أفرغت سفينتان بميناء الحاويات بعدن أمس 927 حاوية بضائع متنوعة من المعدات الفنية المتخصصة لمشاريع استثمارية وتنموية .

وكان ميناء الحاويات بعدن استقبل خلال شهر يناير المنصرم من العام الحالي 38 سفينة أفرغت نحو 36 ألفاً و 494 حاوية من مختلف الأحجام.

يذكر أن ميناء الحاويات يشهد حركة اقتصادية وملاحية متنامية وفقاً للخارطة الملاحية الدولية للميناء والمتمثلة بتطوير هياكل الميناء والتوسع في مجال الأرصفة والتعميق ودخول خطوط ملاحية دولية جديدة بوصول سفن عملاقة تصل إلى الميناء لأول مرة قادمة من أوروبا وبلجيكا وألمانيا والصين وسنغافورا .